A

الأمم المتحدة

الجمعية العامة

Distr.
GENERAL

A/45/427
22 August 1990
ARABIC
ORIGINAL : ARABIC/ENGLISH/FRENCH

UN LIBRARY
SEP 10 1990
UN/SA COLLECTION

الجمعية العامة
الدورة الخامسة والاربعون
البندان ١٢ و ٨٢ من جدول الاعمال المؤقت*

تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي

التنمية والتعاون الاقتصادي الدولي

مذكرة شفهية مؤرخة في ٢٤ تموز/يوليه ١٩٩٠ موجهة الى الامين العام من القائم بالاعمال المؤقت للبعثة الدائمة لجمهورية تنزانيا المتحدة لدى الامم المتحدة

يقدم القائم بالاعمال المؤقت للبعثة الدائمة لجمهورية تنزانيا المتحدة لدى الامم المتحدة تحياته الى الامين العام للامم المتحدة ويتشرف بأن يرفع ، مرفقا بهذا ، رسالة مؤرخة في ٦ تموز/يوليه ١٩٩٠ موجهة الى الامين العام للامم المتحدة من الاونورابل بنجامين ميكابا ، وزير خارجية جمهورية تنزانيا المتحدة (انظر المرفق) يقدم بها القرار ٦٩١ (د - ٣٥) بلغات العمل الثلاث للجنة الاقتصادية لافريقيا (انظر التذييل الاول) بالاضافة الى الميثاق الافريقي للمشاركة الشعبية في عملية التنمية والتحويل (انظر المرفق الثاني) ، الذي اعتمد في الدورة الخامسة والعشرين للجنة الاقتصادية وفي الاجتماع السادس عشر لمؤتمر الوزراء المسؤولين عن التخطيط الاقتصادي والتنمية التابع للجنة الاقتصادية لافريقيا ، لتقديمهما الى الجمعية العامة للامم المتحدة في الدورة الخامسة والاربعين .

---

* A/45/150 و Corr.1 .

المرفق

رسالة مؤرخة في ٦ تموز/يوليه ١٩٩٠
موجهة الى الامين العام من وزير خارجية
جمهورية تنزانيا المتحدة

يسرني أن اعلمكم بأن الدورة الخامسة والعشرين للجنة والاجتماع السادس لمؤتمر الوزراء المسؤولين عن التخطيط الاقتصادي والتنمية التابع للجنة الاقتصادية لافريقيا ، الذي اختتم للتو في طرابلس بالجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظيمة ، قد اتخذا القرار ٦٩١ (د - ٢٥) الذي يوصيان فيه بأن تقوم حكومة جمهورية تنزانيا المتحدة برفع "الميثاق الافريقي للمشاركة الشعبية في عملية التنمية والتحول" الى الدورة الخامسة والاربعين للجمعية العامة للامم المتحدة .

وكما تدركون ، ان هذه الوثيقة ، قد وضعها واعتمدها المؤتمر الدولي للمشاركة الشعبية في عملية الانعاش والتنمية في افريقيا الذي عقد في أروشا بجمهورية تنزانيا المتحدة في الفترة ١٢ الى ١٦ شباط/فبراير ١٩٩٠ . وأود التأكيد على أن بادرة وضع الميثاق قد انبثقت عن المنظمات غير الحكومية ، ولقواعد الشعبية ، والحكومات الافريقية ، واعتمد الميثاق بالاجماع من قبل ٥٠٠ مشارك في المؤتمر أتوا من مجموعة واسعة من المنظمات الشعبية الافريقية . وكان جميع المشاركين قلقين إزاء التردي الخطير في الاحوال الاجتماعية والاقتصادية بالبلدان الافريقية . ولاسيما خلال العقد الاخير من الثمانينات . وسلموا بأن عدم التقدم في تحقيق الاهداف الانمائية المحددة من قبل البلدان ناجم عن عدم التقدير التام للدور الذي تقوم به المشاركة الشعبية في عملية الانعاش والتنمية . وقد افضى هذا القلق بالمشاركين الى أن يعتمدوا الميثاق الحالي .

ويسرني بالغ السرور أن أقدم اليكم رسميا ، بالنيابة عن رئيس المؤتمر ، الاستاذ كيفهوما ماليما ، نائب رئيس لجنة التخطيط ووزير الدولة في مكتب رئيس جمهورية تنزانيا المتحدة "الميثاق الافريقي للمشاركة الشعبية في عملية التنمية والتحول" بلغات العمل الثلاث باللجنة الاقتصادية لافريقيا بالإضافة الى القرار ٦٩١ (د - ٢٥) المشار اليه آنفا .

(التوقيع) ب. و. مكابا ، عضو البرلمان
وزير خارجية جمهورية تنزانيا المتحدة

التذييل الاول

القرار ٦٩١ (د - ٢٥) الذي اتخذ في الدورة الخامسة والعشرين للجنة والاجتماع السادس عشر لمؤتمر وزراء اللجنة الاقتصادية لافريقيا المسؤول عن التخطيط والتنمية في الميدان الاقتصادي في جلسته ٣٦٧ المعقودة في ١٩ أيار/مايو ١٩٩٠

٦٩١ (د - ٢٥) : الميثاق الافريقي للمشاركة الشعبية في عملية التنمية والتحول في افريقيا

إن مؤتمر الوزراء ،

إذ يشير الى قرار الجمعية العامة للامم المتحدة دإ-٢/١٣ بشأن برنامج عمل الامم المتحدة للانتعاش الاقتصادي والتنمية في افريقيا ١٩٨٦ - ١٩٩٠ ،

وإذ يشير أيضا الى القرار ٦٦٤ (د - ٢٤) الصادر عن الدورة الرابعة والعشرين للجنة والاجتماع الخامس عشر لمؤتمر الوزراء بشأن المؤتمر الدولي المعني بالمشاركة الشعبية في عملية الانتعاش والتنمية في افريقيا ،

وإدراكا منه لحقيقة أن الشعب له حق أساسي في المشاركة بالكامل في صنع القرارات في مجال السياسات التي تمس حياته على جميع المستويات ،

وإذ يحيط علما مع الاهتمام بالقرارات والتوصيات التي توصل اليها المؤتمر الدولي المعني بالمشاركة الشعبية في عملية الانتعاش والتنمية في افريقيا ، والمعقود في أروشا ، جمهورية تنزانيا المتحدة في الفترة من ١٢ الى ١٦ شباط/فبراير ١٩٩٠ ، ولاسيما القرار ٢ الذي يحمل نفس الإسم والذي تقرر فقرات منطوقه في جملة أمور أنه ينبغي إعلان يوم الحادي عشر من شباط/فبراير من كل عام يوم المشاركة الشعبية في افريقيا ،

١ - يعرب عن تقديره لحكومة جمهورية تنزانيا المتحدة لاستضافتها الكريمة للمؤتمر ؛

٢ - يعتمد الميثاق الافريقي للمشاركة الشعبية في عملية التنمية والتحول (أروشا ١٩٩٠) بوصفه بيانا للاستراتيجية التي ينبغي إدماجها في سياسات التنمية التي تتبناها الحكومات الافريقية بغية المشاركة في عملية التنمية عن طريق تشجيع الشعب ومنظماته على الاضطلاع بمبادرات في مجال التنمية القائمة على الاعتماد على الذات ؛

٣ - يوصي بأن تقدم حكومة جمهورية تنزانيا المتحدة هذا الميثاق الى الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها الخامسة والاربعين والى الدورة الثانية والخمسين لمجلس وزراء منظمة الوحدة الافريقية والى الدورة السادسة والعشرين لمجلس رؤساء دول وحكومات منظمة الوحدة الافريقية ؛

٤ - يطلب الى الامين التنفيذي للجنة الاقتصادية لافريقيا والامين العام لمنظمة الوحدة الافريقية نشر محتويات الميثاق على نطاق واسع ، ودعوة الدول الاعضاء الى انشاء آلية لتنفيذ ورصد أعمال المتابعة الواردة في الميثاق على الصعيدين دون الاقليمي والاقليمي ، وتقديم تقارير منتظمة الى المؤتمر السنوي لوزراء اللجنة الاقتصادية لافريقيا ، والى الاجهزة المختصة في منظمة الوحدة الافريقية .

التذييل الثاني

الميثاق الإفريقي للمشاركة الشعبية في عملية التنمية والتحول

(أروشا ١٩٩٠)

ديباجة

١ - عقد المؤتمر الدولي المعني بالمشاركة الشعبية في عملية الانتعاش والتنمية في افريقيا ، في أروشا ، بجمهورية تنزانيا المتحدة في الفترة من ١٢ إلى ١٦ شباط/فبراير ١٩٩٠ ، بوصفه جهدا تعاونيا نادرا بين المنظمات الشعبية الافريقية ، والحكومات الافريقية ، والمنظمات غير الحكومية ، ووكالات الامم المتحدة من أجل التوصل إلى فهم جماعي لدور المشاركة الشعبية في عملية التنمية والتحوّل في المنطقة . وكان هذا المؤتمر كذلك فرصة لتوضيح مفاهيم التنمية الديمقراطية وتضامن الشعوب وقدرتها على الإبداع واعتمادها على الذات والتشديد عليها مجددا ، وصياغة توصيات بشأن السياسات للحكومات الوطنية ، والمنظمات الشعبية ، والمجتمع الدولي ، بهدف تعزيز عمليات وأنماط التنمية القائمة على المشاركة . وكان هذا المؤتمر ثالث المؤتمرات الدولية الرئيسية التي نظمتها اللجنة الاقتصادية لافريقيا بالتعاون مع بقية مؤسسات منظومة الامم المتحدة للاسهام في تنفيذ برنامج عمل الامم المتحدة من أجل الانتعاش الاقتصادي والتنمية في افريقيا ، ١٩٨٦ إلى ١٩٩٠ . وجاء بوصفه تكملة لمؤتمر أبوجا الدولي بشأن افريقيا : تحدي الانتعاش الاقتصادي وتعجيل التنمية ، المعقود في عام ١٩٨٧ ، ومؤتمر الخرطوم الدولي المعني بالبعد الإنساني للانتعاش الاقتصادي والتنمية في افريقيا . ومن الهام ملاحظة أن المبادرة بعقد هذا المؤتمر صدرت عن المنظمات غير الحكومية التي قدمت مقترحات في هذا الشأن إلى اللجنة الجامعة التابعة للجمعية العامة والمعنية باستعراض وتقييم منتصف الفترة لتنفيذ برنامج عمل الامم المتحدة من أجل الانتعاش الاقتصادي والتنمية في افريقيا في شهر أيلول/سبتمبر ١٩٨٨ .

٢ - ونظم المؤتمر تحت رعاية فرقة العمل المشتركة بين الوكالات التابعة للامم المتحدة والمعنية بمتابعة تنفيذ برنامج عمل الامم المتحدة من أجل الانتعاش الاقتصادي والتنمية في افريقيا على الصعيد الإقليمي وبالدعم الكامل من قبل حكومة وشعب جمهورية تنزانيا المتحدة وبحفاوة ضيافتهما . وقد اعتمد مؤتمر وزراء اللجنة

الاقتصادية لافريقيا المسؤولين عن التنمية والتخطيط الاقتصاديين في دورته الرابعة والعشرين القرار ٦٦٤ (د - ٣٤) الذي أيد فيه هذا المؤتمر وحث الدول الاعضاء في اللجنة ، والمجتمع الدولي ، والمنظمات غير الحكومية ومنظومة الامم المتحدة على دعمه والمشاركة فيه على نحو فعال . وحضر المؤتمر ما يزيد على ٥٠٠ مشارك ينتمون إلى مجموعة كبيرة من المنظمات الشعبية الافريقية - بما في ذلك بوجه خاص المنظمات والرابطات غير الحكومية ، ومنظمات ورابطات القواعد الشعبية والفلاحين والنساء والشباب والنقابات وغيرها - فضلا عن ممثلي الحكومات الافريقية ووكالات منظومة الامم المتحدة ، والمنظمات الحكومية غير الافريقية ، والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية الحكومية أو الدولية ، والجهات المانحة الثنائية ، والمنظمات المتعددة الاطراف ، كذلك اختصاصيون من داخل افريقيا وخارجها . وقد افتتح المؤتمر فخامة الرئيس على حسن مويني رئيس جمهورية تنزانيا المتحدة كما ألقيت كلمات افتتاحية من قبل ممثل الامين العام للامم المتحدة والامين التنفيذي للجنة الاقتصادية لافريقيا ، وممثل الامين العام لمنظمة الوحدة الافريقية والامين العام لمنظمة الوحدة بين النقابات العمالية الافريقية وممثلون عن المنظمات غير الحكومية والمنظمات الحكومية الافريقية وحركة الشباب الافريقي . ويود المؤتمر أن يسجل تقديره للدعم الكامل وحفاوة الوفادة اللذين لقيتهما بهما حكومة وشعب جمهورية تنزانيا المتحدة .

٣ - عقد المؤتمر نتيجة للقلق إزاء التدهور الخطير في الاوضاع البشرية والاقتصادية في افريقيا خلال عقد الثمانينات والاعتراف بعدم إحراز تقدم في تحقيق المشاركة الشعبية وعدم وجود تقدير كامل لاهمية دور المشاركة الشعبية في عملية الانتعاش والتنمية .

٤ - وكانت أهداف المؤتمر على النحو التالي :

(أ) الاعتراف بدور المشاركة الشعبية في جهود الانتعاش والتنمية في افريقيا ؛

(ب) تحسيس الحكومات الوطنية والمجتمع الدولي بأبعاد وديناميات وعمليات وامكانيات النهج الإنمائي الذي يكون أساسه المبادرات الشعبية والجهود المعتمدة على الذات ؛

(ج) تعيين العقبات التي تعترض المشاركة الشعبية في عملية التنمية وتحديد نهج ملائمة لتشجيع المشاركة الشعبية في وضع السياسات وتخطيط وتنفيذ ورصد وتقييم البرامج الإنمائية ؛

(د) التوصية بإجراءات تتخذها الحكومات ومنظومة الامم المتحدة وكذلك الوكالات المانحة العامة والخاصة في إيجاد بيئة تُمكّن من تحقيق مشاركة شعبية حقيقية في عملية التنمية وتشجيع الشعب ومنظماته على الاضطلاع بمبادرات تعتمد على الذات ؛

(هـ) تسهيل تبادل المعلومات والخبرات والمعرفة من أجل الدعم المتبادل بين الشعب ومنظماته ؛

(و) اقتراح مؤشرات لرصد ما يُحرز من تقدم في تسهيل مشاركة الشعب في تنمية افريقيا .

٥ - وقد أجرينا ، نحن الشعب ، مناقشات وحوار بشأن القضايا ذات العلاقة خلال أربع جلسات عامة وأربع عشرة حلقة عمل أثناء الخمسة أيام التي دامها المؤتمر الدولي . وفي ضوء مداولاتنا قررنا تسجيل تحليلنا ، واستنتاجاتنا الجماعية ، وتوصياتنا المتعلقة بالسياسات والإجراءات المقترحة لينظر فيها الشعب والحكومات الافريقية والمجتمع الدولي .

أولا - تأكيد أهمية دور المشاركة الشعبية

٦ - إننا متحدون في اقتناعنا بأن الأزمة التي تجتاح افريقيا حاليا ليست مجرد أزمة اقتصادية بل هي أيضا أزمة إنسانية وقانونية وسياسية واجتماعية . إنها أزمة ذات أبعاد لم يسبق لها مثيل لا تتجلى في التدهور السحيق للمؤشرات والاتجاهات الاقتصادية فحسب بل وأيضا وعلى نحو أفجع وأسطع في معاناة ومشاق وفقر الاغلبية الكبرى من شعوب افريقيا . وفي الوقت نفسه ، اتسم السياق السياسي للتنمية الاجتماعية - الاقتصادية في العديد من الحالات ، بالمركزية المفرطة للسلطة وبالعوائق التي تحول دون المشاركة الفعلية للغالبية الساحقة من الشعب في التنمية الاجتماعية والسياسية والاقتصادية . ونتيجة لذلك ، فإن بواعث غالبية شعوب افريقيا ومنظماتها على الإسهام على أفضل وجه في عملية التنمية ، وتحسين مستوى رفاهيتها وكذلك رأيها بخصوص التنمية الوطنية ، قد قيدا وقلصا إلى حد كبير كما لم تقدر طاقتها الإبداعية الجماعية والفردية حق قدرها واستغلت استغلالا ناقصا .

٧ - ونحن نؤكد أن الدول لا يمكن أن تبنى بدون دعم الشعب ومشاركته الكاملة ، كما لا يمكن حل الأزمات الاقتصادية وتحسين الأوضاع البشرية والاقتصادية بدون المساهمة الكاملة والفعالة والإبداع والحماس الشعبي للغالبية الكبرى من السكان . وعلى كل حال فإن منافع التنمية ينبغي ، بل يتحتم ، أن تعود للشعب . وإننا مقتنعون بأن الأزمات الاقتصادية الدائمة في افريقيا لا يمكن أن تحل ، كما أن ما من مستقبل باهر لافريقيا ولشعوبها يمكن أن يرى النور ، ما لم يتم تعديل هيكل عملية التنمية الاجتماعية والاقتصادية ونمطها وإطارها السياسي على نحو ملائم .

٨ - ولذلك ، لا يخامرنا أدنى شك في أن الهدف النهائي والطاغي للتنمية الإنسانية المحور تضمن الرفاه العام للشعب من خلال التحسين المتواصل لمستويات معيشته ومشاركة الشعب الكاملة والفعالة في تخطيط سياسات وبرامج وعمليات تنمية وتساهم في تحقيقها يجب أن يكمن في صميم أهداف التنمية في افريقيا . ونلاحظ فضلا عن ذلك ازدياد تهميش افريقيا في الشؤون الدولية من الناحيتين الجغرافية - السياسية والاقتصادية وذلك نظرا للوضع الاقتصادي والسياسي الحالي للعالم . ولا بد للبلدان الافريقية من أن تدرك الآن أكثر من أي وقت آخر ، أن أعظم مواردها تتمثل في شعوبها وأنه لن يتسنى لافريقيا أن تتجاوز الصعوبات التي ستواجهها إلا من خلال تحقيق مشاركة الشعب على نحو نشيط وكامل .

٩ - وإننا مقتنعون بأن تحقيق الهدف المذكور أعلاه سيتطلب توجيه الموارد لتلبية احتياجات الشعب الماسة في المقام الأول ، ولتحقيق العدالة الاقتصادية والاجتماعية وتأكيد الاعتماد على الذات ، من جهة ، وتخويل الشعب السلطة في تحديد اتجاه ومحتوى التنمية والمساهمة على نحو فعال في تعزيز الانتاج والإنتاجية المطلوبين ، من جهة أخرى . وإننا إذ نضع في الاعتبار هيكل الاقتصادات الافريقية ، والأسباب الجذرية للأزمات الاقتصادية المتكررة والاستراتيجيات والبرامج التي طبقت حتى الآن لمعالجتها ، وإذ حللنا كل ذلك بعناية ، فإننا مقتنعون بأن افريقيا لا خيار لها إلا أن تشرع على نحو عاجل وفوري في مهمة تحويل هيكل اقتصاداتها لتحقيق نمو وتنمية مستديمين وطويلي الأجل وتكون ذات محور إنساني وقائمة بطبيعتها على المشاركة . وعلاوة على ذلك فإن الأزمة البيئية والايكولوجية الخطيرة التي تعاني منها افريقيا لا يمكن أن تحل بدون عملية تنمية مستديمة تحظى بدعم ومشاركة الشعب الكاملين . ونحن نعتقد في هذا السياق أن الإطار البديل الافريقي لبرامج التكيف الهيكلي من أجل الانتعاش والتحوّل في الميدان الاجتماعي - الاقتصادي الذي وضعته اللجنة الاقتصادية لافريقيا الذي أيده المؤتمر الخامس والعشرون لرؤساء دول أو حكومات منظمة الوحدة الافريقية المعقودة في

تموز/يوليه ١٩٨٩ ومؤتمر رؤساء دول وحكومات بلدان عدم الانحياز المعقود في بلغراد في ايلول/سبتمبر ١٩٨٩ ، والدورة الرابعة والاربعون للجمعية العامة للامم المتحدة التي دعت المجتمع الدولي ، بما في ذلك المؤسسات المالية والإنمائية المتعددة الاطراف ، إلى اعتبار الإطار اساسا لحوار بنّاء وتشاور مثمر - يتيح افضل إطار لمثل هذا النهج . وإننا نود ايضا في هذا الصدد ان نسجل رفضنا لجميع البرامج الاقتصادية مثل برامج التكيف الهيكلي غير المعدلة التي تقوض الاوضاع البشرية القائمة وتتجاهل امكانيات ودور المشاركة الشعبية في التنمية المستديمة .

١٠ - وفي رأينا الصادق ، تمثل المشاركة الشعبية في الوقت نفسه وسيلة وغاية . فالمشاركة الشعبية بوصفها وسيلة للتنمية توفر القوة الدافعة للالتزام الجماعي بتحديد عملية التنمية القائمة على مشاركة الشعب ، واستعداد الشعب لتقديم التضحيات وبذل طاقاته الاجتماعية من اجل تنفيذها . والمشاركة الشعبية بوصفها غاية في حد ذاتها هي الحق الاساسي للشعب في المشاركة مشاركة كاملة وفعالة في تحديد القرارات التي تؤثر في حياته على جميع المستويات وفي جميع الاوقات .

ثانيا - <u>تعزيز المشاركة الشعبية</u>

١١ - إننا نؤمن بقوة ان المشاركة الشعبية تتمثل في جوهرها في تويل الشعب السلطة لكي يشارك بفعالية في ايجاد الهياكل وتصميم السياسات والبرامج التي تخدم مصالح الجميع وكذلك لكي يساهم على نحو فعال في عملية التنمية ويتقاسم منافعها على نحو منصف . ولذلك ، ينبغي الشروع بعملية سياسية تهدف إلى افساح المجال لحرية الراي للاختلافات وتقبل بتوافق الاراء بشان القضايا المطروحة فضلا عن ضمان مشاركة الشعب ومنظماته وجمعياته على نحو فعال . ويتطلب هذا اتخاذ اجراءات من جانب الجميع ومن طرف الشعب أولا وقبل كل شيء . وتعادل ذلك في الاهمية اجراءات الدولة والمجتمع الدولي لايجاد الظروف الضرورية لتخويل السلطة وتسهيل المشاركة الشعبية في الحياة الاجتماعية والاقتصادية . ويتطلب هذا ان تتطور النظم السياسية لتتقبل الديمقراطية وتسمح بمشاركة جميع فئات مجتمعاتنا مشاركة كاملة .

١٢ - بالنظر إلى المساهمة الحاسمة التي تقدمها المراة للمجتمعات والاقتصادات الافريقية وللتنمية والتمييز المفرطين التي تعاني منهما المراة في افريقيا اتفق المشاركون في الراي بان مساواة المراة في الحقوق في المجالات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية يجب ان تكون السمة الرئيسية لنمط تنمية ديمقراطية تقوم على المشاركة . وكذلك يتفق هذا المؤتمر في الراي بان تحقيق مشاركة المراة الكاملة ينبغي ان يحظى

بالاولوية القصوى من جانب المجتمع ككل والحكومات الافريقية بصفة خاصة . وينبغي أن يناضل المجتمع من أجل هذا الحق والدفاع عنه ، وكذلك المنظمات غير الحكومية ومنظمات التنمية الطوعية غير الافريقية ، والحكومات ومنظومة الامم المتحدة اعترافا منها بالدور الاساسي الذي تلعبه المرأة الآن وطوال فترة الانتعاش والتحوّل في افريقيا من أجل تحسين نوعية الحياة .

دور الشعب

١٣ - نود التأكيد على الحقيقة الاساسية المتمثلة في أن دور الشعب ومنظماته يكتسي أهمية أساسية بالنسبة لتحقيق المشاركة الشعبية . ويجب أن تكون مشاركته كاملة وملتزمة ، بل يتعين في الواقع أن يمسك بزمام المبادرة . ومن الضروري في هذا الصدد أن ينشئ الشعب منظمات شعبية في مختلف المستويات تكون بحق قواعد شعبية ، وطوعية ، ومدارة ديمقراطيا ، ومعتمدة على الذات ومتأصلة في تقاليد وحضارة المجتمع لضمان تخويل السلطة للمجتمع المحلي والتنمية الذاتية . وينبغي إنشاء أجهزة استشارية في مختلف المستويات بالاشتراك مع الحكومات لتعنى بشتى جوانب المشاركة الديمقراطية . ومن الضروري أن يقيم الشعب ومنظماته الشعبية روابط عبر الحدود الوطنية لتعزيز التعاون والعلاقات المتبادلة على المستويات دون الإقليمية والإقليمية ، وفيما بين بلدان الجنوب ، وبين بلدان الشمال والجنوب . وهذا الامر ضروري لتقاسم دروس الخبرات ، وتنمية التضامن بين الشعوب ورفع مستوى الوعي السياسي بشأن المشاركة الديمقراطية .

١٤ - نظرا للدور الحيوي الاساسي الذي تلعبه المرأة في رفاه الاسرة والمحافظة عليها ، والتزامها ببقاء وحماية وتنمية الاطفال وكذلك ببقاء المجتمع ، ودورها الهام في عملية انتعاش افريقيا وإعادة تعميرها فإنه ينبغي التشديد بصفة خاصة من جانب كافة الشعب على ضرورة القضاء على التمييز ولا سيما فيما يتصل بتخفيف العبء الذي تتحمله المرأة ، والقيام بعمل إيجابي لضمان مساواة المرأة الكاملة ومشاركتها الفعالة في عملية التنمية .

١٥ - وبعد ذلك كله ، يجب أن نؤكد على أن المشاركة الشعبية ينبغي أن تبدأ وأن تمارس بصورة جدية على مستوى الاسرة لان البيت هو قاعدة التنمية كما ينبغي أن تمارس في مكان العمل وفي جميع المنظمات وكافة المهن .

دور الحكومات الافريقية

١٦ - إننا نؤمن بشدة بأن المشاركة الشعبية تتوقف على طبيعة الدولة ذاتها وقدرة الدولة على الاستجابة لمطالب الشعب . وبما أن للحكومات الافريقية دورا حاسما في تشجيع المشاركة الشعبية ، فإنه ينبغي لها أن تفسح المجال للشعب إذ يصعب بدون ذلك تحقيق المشاركة الشعبية . وغالبا ما تكون القاعدة الاجتماعية للسلطة ولاتخاذ القرارات ضيقة جدا . ولذلك فإن الحاجة ملحة لتوسيعها وحفز واستغلال طاقة الشعب والتزامه ، وتشجيع الدولة على اخضاع المسؤولين للمحاسبة السياسية أمام الشعب . ولهذا السبب فمن الضروري المبادرة فورا إلى إقامة مشاركة جديدة بين الحكومات الافريقية والشعب خدمة للمصلحة المشتركة ومن أجل التنمية الاجتماعية الاقتصادية المُعجّلة ، ويتعين في إطار هذه المشاركة الجديدة ليس فقط التسليم بأهمية قضايا الجنس بل كذلك اتخاذ اجراءات لضمان اشراك المرأة في صنع القرار على جميع المستويات . وينبغي للحكومات بوجه خاص أن تعين لنفسها أهدافا محددة لتوظيف المرأة في المناصب العليا في مجال السياسات والإدارة في جميع قطاعات الحكومة .

١٧ - وإننا نؤمن أنه لكي يشارك الشعب مشاركة ذات مغزى في تنميته الذاتية ينبغي ضمان حريته في التعبير عن آرائه وتحريره من الخوف . ولا يمكن أن يتحقق ذلك إلا من خلال توسيع نطاق حقوق الإنسان الاساسية للشعب وحمايتها ، وإننا نحث جميع الحكومات على أن تنفذ بحزم الميثاق الافريقي لحقوق الإنسان ، والإعلان العالمي لحقوق الإنسان ، واتفاقية حقوق الطفل ، واتفاقية منظمة العمل الدولية رقم ١٨٧ المعنية بحق الانتماء إلى التنظيمات ، والاتفاقية المعنية بالقضاء على كل أشكال التمييز ضد المرأة .

١٨ - وإننا نؤمن كذلك أن من الشروط الرئيسية لتحقيق مشاركة الشعب في كافة أرجاء القارة إنهاء جميع الحروب والمنازعات المسلحة . وملايين اللاجئين والمشردين الافريقيين هم الذين تتاح لهم أقل الفرص للمشاركة في تقرير مستقبلهم ، ونحث الحكومات وكل الأطراف في المنازعات الافريقية ، المحلية والخارجية ، على البحث عن وسائل جديدة لتسوية خلافاتها وتوطيد السلم في كافة أنحاء افريقيا . وفي حالات النزاع المسلح ، ننادي بحق المدنيين في الحصول على الغذاء والضروريات الاساسية الاخرى ، ونشدد على ضرورة أن يستخدم المجتمع الدولي سلطته المعنوية لضمان حماية هذا الحق .

١٩ - ولن نبالغ مهما أكدنا على الفوائد التي يمكن تحقيقها إذا تم القضاء على النزاعات الداخلية وفيما بين البلدان ، وإذا تم إعادة توجيه الموارد التي تصرف

على الدفاع إلى أنشطة انتاجية وخدمات اجتماعية للشعب . وكما أشير عن حق في الإطار الافريقي البديل لبرامج التكيف الهيكلي من أجل الانتعاش الاقتصادي والاجتماعي والتحول ، "ليس من العسير أن نتخيل ماذا سيترتب بالنسبة للرعاية الاجتماعية في افريقيا مع كل ما يتبع ذلك من آثار مضاعفة إيجابية لو تم تحقيق وفورات في نفقات الدفاع والمصروفات غير الانتاجية" . إننا نعتقد أنه بمقدور حكوماتنا تحقيق مثل هذه الوفورات ونحن ندعوها لأن تفعل ذلك على نحو عاجل .

٣٠ - بيد أننا ندرك وجود أوضاع معينة ، ولا سيما بالنسبة لدول خط المواجهة التي لا زالت تواجه أعمال زعزعة الاستقرار من قبل نظام الفصل العنصري في جنوب افريقيا . وينتج عن زعزعة الاستقرار هذه تحويل منهك للموارد التي كان يمكن استخدامها لتلبية الاحتياجات الاساسية الضرورية لشعوب هذه البلدان .

دور المجتمع الدولي

٣١ - وندعو المجتمع الدولي إلى التمعن في سجل ممارساته فيما يتعلق بالمشاركة الشعبية ، ثم إلى دعم الجهود المحلية التي تعمل على ظهور بيئة ديمقراطية وتسهل مشاركة الشعوب وتخويلها السلطة بصورة فعلية في الحياة السياسية لبلدانها .

٣٢ - وندعو كذلك منظومة الامم المتحدة إلى تكثيف جهودها الرامية إلى تعزيز تطبيق العدل في العلاقات الاقتصادية الدولية والدفاع عن حقوق الإنسان وصيانة السلم وتحقيق نزع السلاح ومساعدة البلدان والمنظمات الشعبية الافريقية في تنمية الموارد البشرية والاقتصادية . كما ندعو منظومة الامم المتحدة إلى تنفيذ القرار الذي اتخذته بتخصيص ما لا يقل عن ٣٠ في المائة من المناصب العليا للمرأة . وينبغي بذل جهود خاصة لضمان أن تكون المرأة الافريقية ممثلة على النحو الكافي في المناصب العليا بوكالات الامم المتحدة وخاصة الوكالات العاملة في افريقيا .

ثالثا - المشاركة الشعبية في التنمية

٣٣ - على أساس ما سبق ، نضع الاستراتيجيات الاساسية والوسائل والإجراءات اللازمة من أجل المشاركة الفعالة في التنمية .

ألف - على مستوى الحكومات

١ - على الحكومات الافريقية اعتماد استراتيجيات ونهج وبرامج إنمائية يكون محتواها وضوابطها متمشية مع مصالح وتطلعات الشعب وتجسد القيم والحقائق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية والبيئية الافريقية بدلا من استبعادها .

٢ - نحث بقوة الحكومات الافريقية على تعزيز وضع وتنفيذ برامج التنمية الوطنية في إطار التطلعات والمصالح والحقائق المشار إليها أعلاه ، التي تتطور نتيجة لعملية المشاركة الشعبية والتي تهدف إلى تحول الاقتصادات الافريقية لتحقيق تنمية تقوم على الاعتماد على الذات والاكتفاء الذاتي وترتكز على الشعب وتقوم على المشاركة الشعبية وتوافق الآراء الديمقراطي .

٣ - وعند تنفيذ استراتيجيات التنمية المحلية التي محورها الشعب ينبغي تهيئة المناخ المواتي لتسهيل المشاركة الواسعة على أساس لا مركزي في عملية التنمية . وهذا المناخ المواتي شرط أساسي لحفز المبادرات والقدرة على الابتكار ولتعزيز الانتاج والانتاجية من خلال اجراءات مثل :

'١' تفويض الشعب مزيدا من السلطة عن طريق التقسيم العادل للدخول ودعم قدراته الانتاجية من خلال تعزيز إمكانية الحصول على المدخلات الانتاجية مثل الأرض والقروض والتكنولوجيا الخ ، وبطريقة تعكس الدور المحوري الذي تلعبه المرأة في الاقتصاد ؛

'٢' تعزيز محو الأمية الجماهيري وتدريب المهارات بصفة خاصة وتنمية الموارد البشرية بصفة عامة ؛

'٣' تحقيق مزيد من المشاركة وتوافق الآراء عند وضع وتنفيذ السياسات الاقتصادية والاجتماعية على كل المستويات بما في ذلك تعيين وإلغاء القوانين والإجراءات البيروقراطية التي تضع العراقيل أمام المشاركة الشعبية ؛

'٤' زيادة فرص العمالة أمام فقراء الريف والحضر وتوسيع الفرص أمامهم للمساهمة في زيادة الانتاج والانتاجية وتهيئة الظروف المواتية لفائدة المنتجين ؛

'٥' تعزيز القدرات في مجال الاتصالات من أجل التنمية الريفية ومحو الأمية الجماهيري وما إلى ذلك .

٤ - ينبغي تشجيع قيام مشروعات أعمال محلية صغيرة وتعاونيات للمنتجين بوصفها شكلا من أشكال التنمية القائمة على المشاركة المنتجة وينبغي اتخاذ التدابير لزيادة انتاجيتها .

٥ - تكثيف الجهود لتحقيق التعاون الاقتصادي والتكامل على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي وزيادة معدلات التبادل التجاري فيما بين البلدان الافريقية .

باء - <u>على مستوى الشعب ومنظماته</u>

لتشجيع المشاركة والتنمية الديمقراطية ينبغي للشعب ومنظماته :

١ - إنشاء منظمات للقواعد شعبية مستقلة ذاتيا لتعزيز التنمية القائمة على المشاركة والاعتماد على الذات زيادة انتاج وانتاجية الجماهير .

٢ - تنمية قدراتها على المشاركة بفعالية في المناقشات بشأن السياسة الاقتصادية وقضايا التنمية . ويستوجب ذلك بناء قدرة الشعب على وضع وتحليل برامج التنمية ونهجها .

٣ - تشجيع التعليم ومحو الأمية وتدريب المهارات وتنمية الموارد البشرية كوسيلة لتعزيز المشاركة الشعبية .

٤ - التخلص من الخمول والمعتقدات التقليدية التي تعوق التنمية وخاصة العادات والممارسات الحضارية التي تقوض مركز المرأة في المجتمع مع الاعتراف للقيم والمعتقدات والممارسات التي تسهم في التنمية .

٥ - ينبغي بذل جهود منسقة لتغيير المواقف السائدة إزاء المعوقين بغية إعادة إدماجهم في خضم عملية التنمية .

٦ - إقامة وتعزيز شبكات وعلاقات تعاون فيما بين المنظمات الشعبية يكون لها تأثير الحركة الاجتماعية القادرة على إحداث تغيير اجتماعي .

٧ - ينبغي للمنظمات الشعبية أن تدعم بقوة الجهود الرامية إلى تعزيز التعاون والتكامل الاقتصاديين على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي على نحو فعال وتشجيع التجارة فيما بين البلدان الافريقية ، وأن تشارك في تلك الجهود .

جيم - على مستوى المجتمع الدولي

إننا ندعو أيضا المجتمع الدولي لدعم المشاركة الشعبية في افريقيا عن طريق :

١ - دعم البلدان الافريقية في سعيها إلى اضفاء الطابع المحلي على عملية التنمية والتحول . ونحث صندوق النقد الدولي والبنك الدولي والمانحين الثنائيين ومتعددي الاطراف على قبول ودعم المبادرات الافريقية لاستنباط وصياغة وتنفيذ برامج التنمية والتحول المصممة محليا .

٢ - توجيه برامج المساعدة التقنية ، في المقام الاول ، إلى تعزيز القدرات الوطنية لتحليل السياسات ولوضع وتنفيذ برامج التنمية والاصلاح الاقتصادي .

٣ - تشجيع اضفاء الطابع الديمقراطي على التنمية في البلدان الافريقية عن طريق دعم تحقيق لا مركزية عمليات التنمية ومشاركة الشعب ومنظماته على نحو نشيط في وضع استراتيجيات التنمية وبرامج الاصلاح الاقتصادي والمناقشة العلنية والسعي إلى تحقيق توافق في الآراء بشأن قضايا التنمية والاصلاح .

٤ - افساح المجال لتحويل الموارد إلى مشاريع التنمية القائمة على أساس المشاركة مما سيقتضي عكس اتجاه تدفق صافي الموارد المالية من افريقيا إلى المؤسسات المالية المتعددة الاطراف والبلدان المانحة واستخدام تلك الموارد لاغراض التنمية ولفائدة الشعب .

٥ - إجراء خفض جذري في ديون افريقيا المتبقية وفي الالتزامات المتعلقة بخدمة الديون وتأجيل التسديد على مدى طويل لما تبقى من التزامات خدمة الديون بغية السماح بتحويل الموارد إلى تمويل التنمية والتحول القائمين على أساس المشاركة .

٦ - ضمان أن يحتل البعد الإنساني مركز الصدارة في برامج التكيف التي يجب أن تكون متوافقة مع أهداف وتطلعات الشعوب الافريقية ومع الاوضاع الافريقية والتي ينبغي أن تستنبطها وتصممها البلدان الافريقية داخليا كجزء لا يتجزأ من الاهداف البعيدة المدى وإطار التنمية والتحول .

٧ - دعم المنظمات غير الحكومية ومنظمات القواعد الشعبية والنقابات ، الافريقية ، في الاضطلاع بأنشطة مثل التدريب وإقامة الشبكات والانشطة البرنامجية الاخرى ، وكذلك توثيق ونشر تجاربها بصورة واسعة .

دال - <u>على مستوى المنظمات غير الحكومية ومنظمات التنمية الطوعية</u>

تلعب المنظمات غير الحكومية ومنظمات التنمية الطوعية ، الافريقية وغير الافريقية ، دورا هاما في دعم جهود التنمية والانتعاش ومبادرات المشاركة الشعبية والمنظمات في افريقيا : ونحثها على اتخاذ الإجراءات التالية :

١ - ينبغي للمنظمات غير الحكومية ومنظمات التنمية الطوعية ، الافريقية ، وشركائها أن تكون قائمة على المشاركة وديمقراطية وخاضعة للمحاسبة بصورة كاملة .

٢ - ينبغي للمنظمات غير الحكومية ومنظمات التنمية الطوعية ومنظمات القواعد الشعبية ، الافريقية ، تطوير وتعزيز هياكلها المؤسسية على الاصعدة الإقليمي ودون الإقليمي والوطني ، مثل محفل منظمات التنمية الطوعية الافريقية ، لجمعها بعضها إلى بعض .

٣ - ينبغي للمنظمات غير الحكومية ومنظمات التنمية الطوعية ، الافريقية ، توسيع نطاق نشر أنباء النجاح في مجالي المشاركة الشعبية وتجارب القواعد الشعبية في كل أرجاء القارة وتبادل الخبرات بشأنها لخلق الاثر المضاعف وتوعية واضعي السياسات .

٤ - إن المؤتمر الدولي المعني بالمشاركة الشعبية واضح في اعترافه بقيمة مساهمات منظمات القواعد الشعبية والمنظمات الحكومية في تنمية افريقيا ، ودليل على أن الحوار الفعال بين الحكومات والمنظمات غير الحكومية ومنظمات القواعد الشعبية ضروري وقيم . ويوصي هذا المؤتمر بإقامة محافل وطنية لإجراء حوار صادق وصريح بين

الحكومات ومنظمات القواعد الشعبية والمنظمات غير الحكومية ، الافريقية ، حتى تستفيد أجهزة وضع السياسات الوطنية من تجربة القواعد الشعبية في التنمية القائمة على المشاركة .

٥ - على المنظمات غير الحكومية ومنظمات التنمية الطوعية ، غير الافريقية ، زيادة دعمها وتوجيه عملياتها في إطار الاستراتيجيات الاقتصادية وبرامج الاصلاح الوطنية التي تهدف إلى تغيير هياكل الاقتصادات الافريقية بهدف اضفاء الطابع المحلي على عملية التنمية وضمان استمراريتها مع التركيز بوجه خاص على البعد الإنساني والمشاركة الشعبية .

٦ - ينبغي للمنظمات غير الحكومية ومنظمات التنمية الطوعية ، غير الافريقية ، أن تمنح الاعتراف الواجب للمنظمات غير الحكومية الافريقية ولمبادرات التنمية القائمة على المشاركة والاعتماد على الذات التي تشرع فيها منظمات القواعد الشعبية الافريقية .

٧ - ينبغي للمنظمات غير الحكومية ومنظمات التنمية الطوعية غير الافريقية استخدام الخبرات الافريقية إلى أقصى حد ممكن فيما يتصل بأعمال التنمية في افريقيا والقيام بالدعاية على الصعيد الدولي .

٨ - ينبغي للمنظمات غير الحكومية غير الافريقية تعزيز أعمالها الدعائية دوليا وفي بلدانها الاصلية فيما يتصل بالمانحين الثنائيين والنظام متعدد الاطراف وأن ترصد بدقة رد فعلها للأزمة الافريقية وأن تخضع الحكومات والوكالات المانحة للمحاسبة عن سياساتها وأعمالها . وبصفة خاصة ينبغي للمنظمات غير الحكومية غير الافريقية والافريقية وضع برنامج عمل موجه نحو اشتراكها الكامل في استعراض آخر الفترة لبرنامج عمل الأمم المتحدة من أجل الانتعاش الاقتصادي والتنمية في افريقيا .

٩ - ينبغي تعزيز التعاون والحوار بين المنظمات غير الحكومية ومنظمات التنمية الطوعية الافريقية وغير الافريقية لزيادة فعالية مساهماتها على صعيد المجتمع المحلي ولزيادة تفهم الرأي العام الدولي للأسباب

الحقيقية للأزمة الافريقية الاقتصادية - الاجتماعية والإجراءات التي ينبغي اتخاذها لمعالجة الاسباب الجذرية لتلك الأزمة .

١٠ - تعترف المنظمات غير الحكومية غير الافريقية بأن تأثيرها كمنظمات مانحة كثيرا ما يكون ضارا بعلاقات التعاون الحقيقية مع المنظمات الحكومية ومنظمات التنمية الطوعية ومنظمات القواعد الشعبية ، الافريقية ، كما تؤثر في المناخ المواتي للمشاركة الشعبية . وفي هذا السياق يجب أن يكون التعاون بكل أشكاله قائما على الوضوح وأن تنعكس فيه الأولويات الافريقية .

١١ - ينبغي للمنظمات غير الحكومية الافريقية وغير الافريقية ، بالإضافة ، إلى أنشطتها الإنسانية التقليدية الاخرى أن تقوم ، على نحو متزايد ، بتقديم الدعم للقدرات الانتاجية للفقراء الافريقيين ولتشجيع أنماط التنمية المحلية السليمة بيئيا .

هاء - <u>على مستوى وسائط الإعلام والاتصالات</u>

١ - ينبغي لوسائط الإعلام الوطنية والإقليمية ألا تدخر جهدا للنضال من أجل حقوقها والدفاع عنها بكل ثمن وأن تبذل جهودا خاصة لنصرة قضية المشاركة الشعبية ولنشر المعلومات بشأن أنشطتها وبرامجها وبوجه عام ، الإمكانية لنشر البرامج الإعلامية والتعليمية عن المشاركة الشعبية .

٢ - وعن طريق الجمع بين نظم الاتصال المحلية المتاحة لها والاستخدام المناسب لتكنولوجيا الاتصالات الحديثة وزهيدة التكلفة يتعين على المجتمعات المحلية والمنظمات غير الحكومية ومنظمات التنمية الوطنية والنقابات وغيرها من المنظمات الجماهيرية الاخرى ، الافريقية ، تعزيز قدراتها في مجال الاتصالات من أجل التنمية . كما يتعين على المنظمات غير الحكومية الإقليمية والوطنية الاشتراك في تقييم احتياجات افريقيا في مجال الاتصال الداعم للتنمية الذي يتم الاضطلاع به تحت رعاية لجنة التوجيه التابعة للأمم المتحدة وفريق العمل المشترك بين الوكالات المعني ببرنامج عمل الأمم المتحدة للتنمية والانتعاش الاقتصادي في افريقيا .

واو - على مستوى المنظمات النسائية

لضمان احراز تقدم في مشاركة المرأة في عملية التنمية وتعزيز تلك المشاركة ، ينبغي للمنظمات النسائية :

١ - مواصلة تعزيز قدراتها بوصفها بناءات للثقة فيما بين النساء .

٢ - السعي إلى التوصل إلى سياسات وبرامج تعكس دور المرأة بوصفها منتجة وأما وعاملة نشطة في مجال تعبئة المجتمعات المحلية ، وحافظة للتراث الثقافي ، وتعترف بهذا الدور .

٣ - العمل لضمان تفهم الرجال الكامل بصفة خاصة والمجتمع بصفة عامة لدور المرأة في عملية الانتعاش والتحول في افريقيا حتى يستطيع الرجال والنساء معا توضيح وانتهاج سبل عمل ملائمة .

٤ - تنفيذ تدابير لتخفيف الأعباء التي تتحملها المرأة عن طريق (أ) الدفاع عن أهمية تقاسم الأعباء في البيت وفي المجتمع المحلي ولا سيما مجالات التزويد بالمياه واحضار حطب الوقود وتربية الأطفال الخ .. وذلك على مستوى المجتمع بصورة عامة ، بما في ذلك الحكومة المركزية والمحلية ؛ (ب) تشجيع إنشاء مراكز رعاية نهارية على مستوى المجتمع المحلي وفي كل المجتمعات المحلية وضمان عملها على نحو ملائم ؛ (ج) السعي لتحقيق المساواة الاقتصادية بالدفاع عن حقوق المرأة في الحصول على أرض وزيادة فرص حصولها على القروض .

٥ - ينبغي أن تكون المنظمات النسائية ديمقراطية ومستقلة ذاتيا وخاضعة للمحاسبة .

زاي - على مستوى اليد العاملة المنظمة

ينبغي للنقابات أن :

١ - تكون ديمقراطية ، وتطوعية ومستقلة ذاتيا وخاضعة للمحاسبة .

٢ - تبادر إلى وضع برامج لمحو الأمية ، والتدريب الجماهيري وتعزز تلك البرامج .

٣ - تنظم وتعبىء العمال الريفيين وفقا لاتفاقية منظمة العمل الدولية ١٤١ ، التي تحث الحكومات الافريقية على التصديق عليها .

٤ - تدافع عن حقوق نقابات العمال ولا سيما حق الاضراب .

٥ - تساعد في تكوين تعاونيات عمالية .

٦ - تساعد في تنظيم العاطلين عن العمل في أنشطة منتجة مثل مشروعات أعمال صغيرة ومتوسطة الحجم .

٧ - إيلاء عناية خاصة لاشتراك المرأة الفعال والديمقراطي على كل مستويات النقابات العمالية .

٨ - تعزز الديمقراطية في مكان العمل عن طريق الدعوة لحماية حقوق العمال في حرية الانضمام للجمعيات والمساومة الجماعية والمشاركة في الإدارة .

حاء - <u>على مستوى الشباب ، والطلبة ومنظماتهم</u>

نظرا لدور الشباب والطلبة الرئيسي في شعوب افريقيا وفي إطار عملية الانتعاش والتنمية ، ينبغي الاضطلاع بما يلي :

١ - إعداد واعتماد ميثاق افريقي بشأن حقوق الشباب والطلبة يتضمن الحق في التنظيم ، والحق في التعليم وفي العمل وفي التعبير عن الرأي بحرية وعلنا .

٢ - تتطلب مشاركة الشباب والطلبة في المجتمع الافريقي على نحو ديمقراطي كامل قيام الحكومات والمنظمات الشعبية ، الآباء والأمهات والشباب أنفسهم باتخاذ إجراءات فورية لإزالة العوائق الرئيسية أمام مشاركة الشباب مثل حالات الحظر المتكررة التي تفرض على منظمات الشباب والطلبة واستخدام عنف الشرطة ضد الطلاب المحتجين العزل ، والاعتقالات والمضايقات في الجامعات والمنع من مواصلة الدراسة ، وحالات إغلاق المؤسسات التعليمية المتكررة والتعسفية .

٣ - يجب على وجه الاستعجال أن يقوم الشباب والطلبة والحكومات والمجتمع الدولي بتوحيد جهودهم لمكافحة تزايد الاتجار بالمخدرات وإساءة استعمال العقاقير . وكذلك نحث الحكومات على التوقيع على الاتفاقية الدولية المعنية بالاتجار غير المشروع في المخدرات والمؤثرات النفسية والتصديق عليها .

٤ - كذلك ، يتطلب النهوض بمشاركة الشباب في عملية التنمية حماية الاحداث من الخدمة العسكرية الاجبارية سواء في الجيش الوطني أو في المجموعات المتمردة/الشاشرة .

٥ - ينبغي للشباب والطلبة في افريقيا أن يشكلوا جمعيات وطنية مستقلة ذاتيا للمشاركة والاسهام في الانشطة الإنمائية مثل محو الامية وإعادة التحريج والزراعة وحماية البيئة .

٦ - ينبغي كذلك أن تسعى منظمات الطلبة والشباب جاهدة إلى أن تصبح ديمقراطية خاضعة للمحاسبة ، وطوعية ومستقلة ذاتيا ، وينبغي أن تنسق أنشطتها مع منظمات العمال والنساء والفلاحين .

٧ - ينبغي لمنظمات الشباب والطلبة الوطنية أن تتخذ خطوات عاجلة لتعزيز ما هو قائم حاليا من منظمات الشباب والطلبة الشاملة لعموم افريقيا واضفاء مزيد من الديمقراطية عليها حتى تضطلع بأدوارها على نحو أكثر فعالية في عملية التنمية في افريقيا .

رابعا - <u>رصد المشاركة الشعبية</u>

٢٤ - نعلن الضرورة المُلحّة لإشراك الشعب في رصد المشاركة الشعبية في افريقيا على أساس مؤشرات متفق عليها ونقترح استخدام المؤشرات التالية ، التي ليست بالضرورة حصرية ، لقياس التقدم المحرز في تنفيذ توصيات الميثاق :

١ - معدل معرفة القراءة والكتابة وهو مؤشر لمدى القدرة على اشراك الجماهير في المناقشات العامة وعمليات اتخاذ القرار والتنمية بوجه عام ؛

٢ - حرية تكوين الجمعيات وخاصة الجمعيات السياسية ، ووجود مؤسسات ديمقراطية مثل الاحزاب السياسية ، والنقابات ، ومنظمات القواعد الشعبية والجمعيات المهنية ، وضمان الحقوق الدستورية ؛

٣ - تمثيل الشعب ومنظماته في الهيئات الوطنية ؛

٤ - سيادة القانون والعدالة الاجتماعية والاقتصادية بما في ذلك التوزيع العادل للدخل وايجاد فرص العمالة الكاملة ؛

٥ - حماية البيئة الايكولوجية والبشرية والقانونية ؛

٦ - حرية الصحافة ووسائط الإعلام لتيسير المناقشات العامة بشأن القضايا الرئيسية ؛

٧ - عدد ونطاق منظمات القواعد الشعبية التي لها مشاركة فعلية في أنشطة التنمية وتعاونيات المنتجين والمستهلكين ومشاريع المجتمعات المحلية ؛

٨ - مدى تنفيذ إعلان أبوجا بشأن المرأة (١٩٨٩) في كل بلد ؛

٩ - خضوع القيادة في المجال السياسي للمحاسبة على كل المستويات مقيسا باستخدام الضوابط والموازنات ؛

١٠ - لا مركزية عمليات صنع القرار والمؤسسات .

٣٥ - إننا على اقتناع بالضرورة المُلحّة لمتابعة ورصد تنفيذ هذا الميثاق وتقديم تقارير دورية عن التقدم المحرز وكذلك عن المشاكل التي تعوق تنفيذه . ووفقا لذلك نوصي بإنشاء آليات متابعة على المستوى الوطني يشترك في عضويتها ممثلون حكوميون على مستوى رفيع وممثلو النقابات العمالية والمنظمات النسائية والمنظمات غير الحكومية ومنظمات التنمية الطوعية ومنظمات القواعد الشعبية ومنظمات الشباب والطلاب .

٢٦ - وعلى الصعيد الإقليمي نقترح إنشاء آلية رصد إقليمية مشتركة بين منظمة الوحدة الافريقية واللجنة الاقتصادية لافريقيا يكون فيها أيضا ، بالإضافة إلى ممثلي هاتين المنظمتين ، ممثلون عن شبكة المنظمات المشار إليها أعلاه . ويقدم فريق الرصد الإقليمي هذا تقارير مرحلية مرة كل سنتين عن تنفيذ الميثاق إلى مؤتمر وزراء اللجنة الاقتصادية لافريقيا ومؤتمر رؤساء دول وحكومات منظمة الوحدة الافريقية .

خاتمة

٢٧ - انعقد هذا المؤتمر خلال فترة لا يزال العالم يشهد فيها بتغييرات صافية في أوروبا الشرقية . والحدث الاكثر أهمية من ذلك هو أن هذا المؤتمر انعقد خلال الاسبوع الذي أبهج فيه الافراج عن نلسون مانديلا افريقيا قاطبة ، وهز المجتمع الدولي .

٢٨ - وهناك شيء من الاستمرارية لا يمكن انكاره يربط بين هذه الاحداث ومؤتمرنا ؛ إنها قوة الشعب التي تؤثّر في التغييرات الهامة جدا . ولم يحدث في أي وقت مضى في فترة ما بعد الحرب أن كان للمشاركة الشعبية مثل هذا الاثر المذهل والعميق .

٢٩ - ويعلمنا التاريخ والتجربة أن أحداث هذا العالم لا تحدث اطلاقا بمعزل بعضها عن بعض . فقوى الحرية والديمقراطية قوى سريعة العدوى . وستؤدي المشاركة الشعبية حتما وعلى نحو لا يقاوم دورا حيويا في القارة الافريقية ، وإننا مصممون على القيام بهذا الدور .

٣٠ - وجلي أنه من غير المقبول أن تستمر التنمية والتحول في افريقيا بدون مشاركة شعوبها مشاركة كاملة . وجلي أنه من غير المقبول أن يستبعد الشعب ومنظماته الشعبية من عملية اتخاذ القرارات . وجلي أنه من غير المقبول أن لا ينظر إلى المشاركة الشعبية بوصفها تحتل المركز الرئيسي ، ولا شيء أقل من ذلك ، في النضال من أجل تحقيق العدالة الاقتصادية والاجتماعية للجميع .

٣١ - ولتعزيز المشاركة الشعبية من الضروري الاعتراف بأنه لا بد من إقامة شراكة جديدة قوية بين كل المشاركين في عملية التغيير الاجتماعي والسياسي والاقتصادي . وبدون هذا الالتزام الجماعي لا يمكن تحقيق المشاركة الشعبية واستخلاص نتائج منها . وعليه فإننا نتعهد بالعمل معا في هذه الشراكة الجديدة لتعزيز المشاركة الجماهيرية الفعالة والكاملة جنبا إلى جنب مع الحكومات في عملية الانتعاش والتنمية في افريقيا .

٣٣ - إننا ، نحن الشعب المجتمع هنا ، لا نتوهم قط أن يُتبنى الميثاق بين عشية وضحاي من قبل المقصودين به . ولكننا على ثقة بأن هذه الوثيقة خطوة لا غنى عنها على الطريق المؤدي إلى كل شيء نتمناه لشعب افريقيا .

حرر في أروشا ، بجمهورية
تنزانيا المتحدة
١٦ شباط/فبراير ١٩٩٠

- - - - -